إدريس اليزمي * :

5573

هناك مؤشرات إيجابية حول تطور الوضع الحقوقي في المغرب

حاورته: حنان النبلي

□ هل يمكن القول إن تقارير فريق العمل الأممي الذي يزور المغرب سيكون لها تأثير على الوضع الحقوقي في المغرب، خاصة أن هذا الأخير انتخب عضوا في مجلس حقوق الإنسان؟

●● هناك تعامل حقيقي في المغرب مع فريق العمل الأممي المكلف بالبحث في الاعتقال التعسفي، خاصة في ما يتعلق بتنفيذ التوصيات الأخيرة الواردة في تقرير الأمم المتحدة ومجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي، هناك مقرران خاصان حول التعذيب وهناك آليات الاستعراض الدولي الشامل الذي خضع له المغرب، هناك كذلك مخطط عالمي بشراكة مع كل الوزارات لتسويق هذه التوصيات بصفة منسجمة، وقد كان هناك لقاء منذ أسبوعين مع المندوب الوزاري والمقرر الخاص حول مناهضة التعذيب ناقش مدى تفعيل توصياته كاملة. إن تفعيل هذا المخطط لا يكون ناجعا من وجهة نظري إلا بتوفر الإرادة لتنفيذ التوصيات وهذه تبقى مسؤولية القطاعات التي وجهت لها على اختلاف شكلها.

□ ما هي المحطات المقبلة للوفد الأممي؟

●● فريق العمل الأممي المكلف بالبحث في الاعتقال التعسفي سيزور عددا من المؤسسات السجنية، ومراكز التحقيق بعدة مدن، وكان ضمن أولى برامج الزيارة لقاء مع المندوب الوزاري لحقوق الإنسان محجوب الهيبة، كما التقى وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، وكذا مدير مديرية الشؤون الجنائية والعفو، واستقبلته شخصيا خلال ثلاث ساعات أول أمس، كذلك سيلتقي مع اللجان الجهوية للمجلس الوطني في طنجة والدار البيضاء والعيون، وسيزور المؤسسات السجنية في هذه المدن ويقدم تقريرا شاملا في نهاية جولته. طبعا انتخاب المغرب عضوا في مجلس حقوق الإنسان هو اعتراف بمجهوده في تطوير الوضع الحقوقي بالمغرب، استنادا إلى مؤشرات وطنية ودولية.

□ ما هو تقييمكم للوضع الحقوقي في المغرب؟

●● هناك مؤشرات إيجابية جدا في المغرب في ما يتعلق بالوضع الحقوقي خلال الشهور الأخيرة من هذه السنة، إذ نجد سياسة جديدة وريادية ومجتمعا مدنيا حيا، والمؤشر الأخير هو تكريم الأستاذة خديجة الرياضي من طرف الأمم المتحدة، كذلك مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان برهنت على ديناميتها في التطرق إلى عدة إشكاليات كانت تشكل بالأمس القريب طابوهات يصعب الاقتراب منها، ولكن في الوقت نفسه هذا الصعود النسبي على مستوى تطبيق توصيات الأمم المتحدة يقابله في الجهة الأخرى تعثر في مبادين أخرى، ونضرب لذلك مثالا بمشروع قانون العاملات المنزليات الذي لم تتم استشارة المجلس بخصوصه، المناصفة كهدف له قيمة دستورية بينما نسبة النشاط الاقتصادي للنساء لا تتعدى 25 في المائة ومعدل نشاط الرجال 75 في المائة، الفئات في وضعية إعاقة مازالوا ينتظرون سياسة حقيقية ومقاربة حقوقية وليس إنسانية وطبية، وخلاصة القول إن هناك أوراشا إصلاحية وتحديات أيضا.

* رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان